

الفصل الثالث

مَلَامِحُ الْقَصْدِيَّةِ فِي

الْمَوْرُوثِ النَّحْوِيِّ

العربي

إنّ الملاحظ لموروثنا النحوي العربيّ يلفيه بناءً متكاملًا يضمُّ جهازًا مفاهيمياً ينظر إلى اللُّغة على أنّها وضع واستعمال، ويعتبر الجملة مثالا حياً لا مجرد نمط بنيوي، فلم يكن النحو العربيّ نحواً شكلياً في بداية نشأته كما يدّعي الكثير من الدارسين الذين رموه بالشكلائية وجردوه من مقومات الانتحاء الوظيفي التداولي، بل إنّ من النُحاة من كان على صلة وثيقة بمعاني الكلام في تحليلهم للجمل، فاهتمُّوا بأغراض الأسلوب و مقاصده، وبطرق و أحوال الاستعمال اللُّغوي، وبطبيعة العلاقة بين المتكلِّمين و المخاطبين ولم يفهموا اللُّغة على أنّها قواعد مجردة بل إنّها لفظ يؤدّيهِ متكلّم في مقام خاصّ لأداء غرض بلاغيّ ما. (1)

رصد النُّحاة العرب خصائص الجملة و معالمها في سياق التّخاطب، واعتبروها حدثاً كلامياً ينجز وفق مقامات تواصلية معينة، ورأوا أنّها محل الإفادة الإبلاغية المنعقدة بين المتكلم والسامع من حيث إنّها وسيلة التعبير عن الأغراض التواصلية التي تختلج ضمائر المتكلمين (2). فجعلوا من بين أهداف الدراسة النحوية إفادة المخاطب معنى الخطاب، وإيصاله رسالة إبلاغية، كما أنّ الغرض من وضع الكلم في التركيب هو حصول الفائدة لدى المخاطب. وصرح بذلك السكاكي في تعريفه النحو قائلاً إنّّه: "معرفة كيفية التركيب فيما بين الكلم لتأدية أصل المعنى... بمقاييس مستتبطة من استقراء كلام العرب" (3)

لقد أدرك النحويون أنّ الفائدة المرادة هي الفائدة التركيبية التي لا تتأتى إلا بائتلاف كلمتين على الأقلّ تؤديان معنى ويحسن عندهما انقطاع الكلام، (4) لأنّ "التخاطب لا يكون إلا بالمركب، فالمفردات تصور المعاني، والمركبات تفيد التصديق، وهو المقصود الكلي من وضع الكلام" (5). ولهذا فصناعة النحو الذي مجاله التراكيب النحوية" قد تكون فيها الألفاظ مطابقة

(1) ينظر مسعود صحراوي، التداولية عند العلماء العرب دراسة تداولية لظاهرة الأفعال الكلامية في التراث اللساني العربي، ص 174. وينظر صلاح الدين ملاوي، التراكيب النحوية العربية في ضوء التحليل الوظيفي، ص 522.

(2) ينظر صلاح الدين ملاوي، المرجع نفسه، ص 522.

(3) السكاكي، مفتاح العلوم، ص 75.

(4) ينظر صلاح الدين ملاوي، المرجع السابق، ص 522.

(5) أبو البقاء العكبري، مسائل خلافية في النحو، ص 111، 112.

للمعاني، و قد تكون مخالفة لها إذا فهم السامع المراد، فيقع الإسناد في اللفظ إلى شيء وهو في المعنى شيء آخر، إذا علم المخاطب غرض المتكلم، وكانت الفائدة في كلا الحالين واحدة.<sup>(1)</sup> و الربط بين المعنى والمبنى في التحليل النحوي لنحائنا القدامى واضح من خلال وضعهم قواعد منهجية قرروها في مجال بحثهم النحوي على مستوى الجملة، منها قاعدة: "الإعراب فرع المعنى"،<sup>(2)</sup> وعبر عن ذلك ابن هشام بقوله: "متى بني على ظاهر اللفظ ولم ينظر في موجب المعنى حصل الفساد"<sup>(3)</sup>، و كل هذا يعني أنّهم درسوا اللّغة دراسة تداولية.

وإن كانت الألفاظ الدالة المفيدة شكّلت موضوع علم المعاني لدى البلاغيين، فإن الكلام أيضاً باعتباره لفظاً مفيداً كان محور الدرس النحوي و غايته المنشودة، فاهتمّ بمفهوم الإفادة المجتناة من أضرب الخطاب باعتبارها أعظم مقوماته وأولها بالتتابع<sup>(4)</sup>، فصدر ابن مالك بها ألفيته بقوله: <sup>(5)</sup>

كلامنا لفظ مفيد كاستقم \* اسم وفعل ثم حرف الكلم.

كما أنهم تنبهوا إلى ما للقصد من أثر بالغ في تفسير الوحدات اللغوية، فتركيب الكلام خاضع في هيئاته لمقاصد المتكلمين و أغراضهم من التواصل اللغوي، ولا عبرة به ما لم يكن صادراً عن قصد<sup>(6)</sup>، ذلك أن "الألفاظ لم تقصد لنفسها وإنما هي مقصودة للمعاني والتوصل بها إلى معرفة مراد المتكلم"<sup>(7)</sup>، وقد كانت اللّغة العربيّة أحسن وأوضح اللّغات إبانة عن المقاصد، وعقب فساد الملكة التي كانت سليقة في العرب، أصبح النحو وسيلة استنباط مقاصد

(1) جلال الدين السيوطي، الأشباه والنظائر في النحو، ج3، ص173.

(2) ينظر مسعود صحراوي، التداولية عند العلماء العرب دراسة تداولية لظاهرة الأفعال الكلامية في التراث اللساني العربي، ص175.

(3) ابن هشام الأنصاري، مغني اللبيب عن كتب الاعراب، ج2، ص607.

(4) ينظر صلاح الدين ملاوي، التراكم النحوية العربية في ضوء التحليل الوظيفي، ص523.

(5) ابن مالك، الألفية في النحو والصرف، ص538.

(6) ينظر صلاح الدين ملاوي، المرجع السابق، ص538.

(7) ابن القيم الجوزية، إعلام الموقعين عن رب العالمين ج1، ص217.

مستعملي اللغة" إذ به تتبين أصول المقاصد بالدلالة فيعرف الفاعل من المفعول والمبتدأ من الخبر ولولاه لجهل أصل الإفادة" (1).

وكما أنّ المتكلم يُعبّر عن قصده من خلال اللّغة، فإنّ اللّغة أيضا تحيل عليه فتُعين على تحديد معنى الخطاب ولهذا" يحتج صاحب المغني على أن القصد شرط في بلوغ الكلام تامه، معتمدا على ملاحظة أن الكلام في الشاهد يكون أمارة لما يريده المتكلم، بحيث يكون دليلا على مقصود المتكلم وعلى أن المتكلم أراد أن يبلغ مراده بمقصوده". (2)

واهتمام النحاة بمبدأي الإفادة و القصد أتى من تسليمهم المطلق بمكانة المتكلم والسّامع في عملية التواصل، إذ هما طرفاه الأساسيان، فالقصد ألصق بالمتكلم أي بالعرض و الغاية اللذين يبغي تحقيقهما، أما الإفادة فتتعلق بالمخاطب وما يجنيه من فائدة تواصلية، فهي ثمرة خطاب المتكلم. هذه الفائدة في تصور علمائنا القدامى لا تحصل إلاّ باستيفاء الكلام شروطا تجعل منه " كلاما" أو خطابا متكاملا حاملا لرسالة إبلاغية ما يريد المتكلم إيصالها إلى السّامع. (3)

ومن أهمّ الشروط التي رأى النحاة أنّ من شأنها تحقيق الفائدة لدى السّامع أمران اثنان: الأوّل: ثبوت معنى دلالي عام للجملة، فقد اتفق النحاة على أن الجملة تكون لغوا ما لم يكن لها معنى يفهمه السامع، ويكون هذا المعنى مشتركا بين جميع أفراد الجماعة اللغوية الواحدة، حتى يكون فهمهم له واحدا وهو هدف العملية التواصلية. كما أنّه لا يخضع لقواعد النحاة واصطلاحاتهم، فيدرك السامع الفرق بين الحال والصفة مثلا دون أن يعرف اصطلاحات النحويين فيهما. (4) وقد اشترط "ابن هشام" فهم المعنى العام للخطاب في جانبه الدلالي و المعجمي للدارس اللغوي عموما والنحوي خصوصا. فقال: "وأول واجب على المعرب

(1) عبد الرحمن ابن خلدون، المقدمة، ص 469 .

(2) عبد الهادي بن ظافر الشهري، استراتيجيات الخطاب مقارنة لغوية تداولية، ص 182.

(3) ينظر مسعود صحراوي، التداولية عند العرب دراسة تداولية لظاهرة الأفعال الكلامية في التراث اللساني العربي،

ص 186.

(4) ينظر نفسه، ص 184.

أن يفهم معنى ما يعرّبه مفرداً و مركباً<sup>(1)</sup>، أما الشرط الثاني فهو أن تكون للجملة نسبة كلامية فتكون عناصرها معينة ودالة تحدث للسامع فائدة يكتفي بها.<sup>(2)</sup>

ولا يفوتني هنا التذكير أن بين النحو والبلاغة في الدرس القديم صلة وثيقة، بل إنّ البلاغة ذاتها تُقيم أحكامها على المقولات النحوية في كثير من الأحيان، والنحو بمفهومه الواسع والدقيق جزء من علم البلاغة عامة وعلم المعاني خاصة، فنتناول في مباحثه المختلفة البنية اللغوية بالنظر إلى أحوال الاستعمال المختلفة. واهتم بمسائل مرتبطة بالمتكلم بعده منتج الخطاب وأثره على البنية ذاتها والسامع ونصّ الخطاب<sup>(3)</sup>

وقد تتبّه الكثير من المحدثين إلى فكرة ارتباط النحو بالبلاغة في فكر "عبد القاهر الجرجاني" الذي أفاض في ذلك و جعل البلاغة والنظم والبيان هو تحكيم قواعد النحو في قوله: "أعلم أن ليس النظم إلاّ أن تضع كلامك الوضع الذي يقتضيه علم النحو، وتعمل على قوانينه وأصوله، وتعرف مناهجه التي نهجت فلا تزيع عنها، وتحفظ الرسوم التي رسمت لك فلا تُخلّ بشيء منها".<sup>(4)</sup>

عرض النّحاة فيما يتداولونه في منظومتهم النّحوية للإفادة وتعريفها عند حديثهم عن الكلام وتعريفهم له، فجعلوها الأصل الذي وُضع من أجله، والأساس الذي إذا عُدل عنه اختلت الوظيفة الأساسية للكلام وهي الفهم والإفهام، وإنّما جعلوها شرطاً فيه لأنّها تظهر من خلاله، ولأنّ معناها الوصول إلى معنى تامّ يحسن السكوت عليه. ولا يتأتى ذلك إلا بالكلام، أما الكلم المفردات فلا تجنى منها فائدة وإن تعلقت بها الدلالة على معنى مفرد.<sup>(5)</sup>

(1) ابن هشام الأنصاري، مغني اللبيب عن كتب الاعراب، ج2، ص567.

(2) ينظر مسعود صحراوي، التداولية عند العلماء العرب دراسة تداولية لظاهرة الأفعال الكلامية في التراث اللساني العربي، ص187.

(3) ينظر بلقاسم حمام، فكرة المقام في النحو العربي، ص128. وينظر خليفة بوجادي، من قضايا اللسانيات التداولية في

النحو العربي نحو قراءة وظيفية لنحونا القديم، ص29.

(4) عبد القاهر الجرجاني، دلائل الإعجاز، ص97.

(5) ينظر تمام حسان، الأصول دراسة إبستمولوجية في الفكر العربي، ص140، 326.

كما أنّهم اشتروا في حدّ الكلام القصد، فلا يسمّى ما ينطق به النائم لديهم كلاماً، ومايزت طائفة منهم بين الكلام والجملة بناء على مقصدية المتكلم. (1)

وقد كان "سيبويه" شديد العناية بالظاهرة اللغوية باعتبارها حدثاً تخاطبياً، وفعلاً كلامياً تتعدّد الفائدة به. "وان كان لم يستعمل عبارة (جملة مفيدة) فانه استعمل مكانها في بعض المواضع لفظة (الكلام) كوحدة إعلامية تبليغية بين متكلم ومخاطب، فالكلام الذي يحسن السكوت عليه هو الذي يحقق الفائدة، و به يحصل المعنى المراد" (2). فذكر مصطلح الكلام حينما أراد الجملة في مواضع من كلامه، فهو "يستخدم الكلام حيث يتوقع القارئ أن يستخدم الجملة" (3). ومن ذلك قوله: "ألا ترى أن الفعل لا بد له من الاسم، وإلا لم يكن كلاماً". (4)

ويقول "سيبويه" في "باب الاستقامة من الكلام والإحالة": "فمنه [يعني الكلام] مستقيم حسن، ومحال، ومستقيم قبيح، وما هو محال كذب. فأما المستقيم الحسن فقولك: أتيتك أمس وسأتيتك غداً. وأما المحال فأن تنقض أول كلامك بأخره فتقول: أتيتك غداً، وسأتيتك أمس. وأما المستقيم الكذب فقولك: حملتُ الجبل، وشربتُ ماءَ البحر، ونحوه. وأما المستقيم القبيح فأن تضع اللفظ في غير موضعه، نحو قولك: قد زيداً رأيت، وكئي زيداً يأتيتك، وأشباه هَذَا. وأما المحال الكذب فأن تقول: سوف أشربُ ماءَ البحرِ أمس". (5) فبتقسيمه الكلام إلى هذه الأضرب يُعرض عن نعت المحال بالحسن أو القبح بخلاف نظيره لفقدانه شرط الإفادة وخروجه عن المسلك التداولي (6)، وهو إنّما فعل ذلك لأنّه أدرك أنّ الكلام المحال هو "ما لا يصحُّ له معنى، ولا يجوز أن تقول فيه صدق ولا كذب، لأنّه ليس له معنى. ألا ترى أنّك إذا قلت: أتيتك غداً لم يكن للكلام معنى تقول فيه صدق ولا كذب" (7) وما لم يكن له معنى لا

(1) ينظر صلاح الدين ملاوي، التراكيب النحوية العربية في ضوء التحليل الوظيفي، ص 540.

(2) بشير ابرير، مفهوم التبليغ وبعض تجلياته التربوية في التراث اللساني العربي، ص 2.

(3) محمد حماسة عبد اللطيف، بناء الجملة العربية، ص 18.

(4) سيبويه، الكتاب، ج 1، ص 21.

(5) نفسه، ج 1، ص 25، 26.

(6) صلاح الدين ملاوي، التراكيب النحوية العربية في ضوء التحليل الوظيفي، ص 523.

(7) سيبويه، الكتاب، ج 1، ص 26 (الهامش).

يُعتدُّ به في التَّخاطب ، بسبب افتقاره إلى أهمّ خصيصة في الفعل الكلامي وهي إبلاغ السّامع معنى تحصل به فائدة. (1)

ويأتي "ابن السراج" فيذكر أنّ أصل الكلام موضوع للفائدة (2) فلا يُخبر عن الحرف لأنّه لا يأتلف منه مع الحرف، أو مع الفعل أو مع الاسم كلام مفيد. (3) ويوضّح "السيرافي" في السّياق نفسه أنّ الكلمة المفردة تدلُّ على معنى ما في ذاتها ثمّ تُركّب مع غيرها "فتقع بها الفوائد المستفادة باقترانها وإن كانت كلّ واحدة منها قد دلّت على معنى بعينه" (4) وهو يركز هنا على أمرين اثنين هما: التركيب والفائدة، فلا تحقق الكلمة المفردة فائدة إلا باقترانها بغيرها وإن دلّت على معنى في ذاتها. (5)

وإذا كان الكلام على أوضاع اللّغويين يُطلق على كلّ اسم يُتكلّم به مفيداً وغير مفيد، فهو على أوضاع النحويين المفيد فحسب. (6) ولذلك قال "ابن جنّي" في تعريف الكلام: "أمّا الكلام فكلّ لفظ مستقلّ بنفسه مفيد لمعناه. وهو الذي يسمّيه النحويون الجمل، نحو: زيدٌ أخوك، وقام محمّد... فكلّ لفظ استقلّ بنفسه وجنيت منه ثمرة معناه فهو كلام." (7) ويقول في موضع آخر: "الكلام إنّما وُضِع للفائدة والفائدة لا تُجنى من الكلمة الواحدة وإنّما تُجنى من الجمل و مدارج القول". (8) فهو يدرك أنّ القصد من الكلام الإفادة، والإفادة لا تُجنى إلاّ من الكلام المركّب الذي يعمد المتكلم إلى سبكه بحسب حاجة المخاطب بعيداً عن اللّغو. ويريد "ابن جنّي" بالمستقلّ: "ما كان من الألفاظ قائماً برأسه، مستقلاً بمعناه... وهو الجمل المستقلّة بأنفسها، الغانية عن غيرها" (9) ثمّ يفرّق بين الكلام والقول من حيث إنّ القول

(1) ينظر صلاح الدين ملاوي، التراكيب النحوية العربية في ضوء التحليل الوظيفي ، ص523.

(2) ابن السراج، الأصول، ج1، ص66.

(3) ينظر نفسه ، ج1، ص40، 41.

(4) أبو سعيد السيرافي، شرح كتاب سيبويه ، ج2، ص640 .

(5) ينظر تمام حسان، الأصول دراسة استيمولوجية في الفكر العربي، ص326.

(6) ينظر صلاح الدين ملاوي، التراكيب النحوية العربية في ضوء التحليل الوظيفي، ص524.

(7) ابن جنّي ،الخصائص، ج1، ص17.

(8) نفسه، ج2، ص331.

(9) ابن جنّي ،المصدر السابق، ج1، ص19.

لا يستحقُّ صفة الاستقلال بنفسه، وأنَّ الكلمة الواحدة قول وليست بكلام، وكذلك الآراء والاعتقادات لأنَّها تخفى فلا تُعرف إلا بالقول، أو بما يقوم مقامه من شاهد الحال، فسُمِّيت قولاً لأنَّها سببٌ له ولأنَّه دليلٌ عليها. (1) وجلّى هذا الفرق أكثر بقوله: "فعلى هذا يكون قولنا: قام زيدٌ كلاماً، فإن قلت شرطاً: إن قام زيدٌ، فزدت عليه "إن" رجع بالزيادة إلى النقصان، فصار قولاً لا كلاماً، ومنتظراً للتمام لجواب الشرط. وكذلك لو قلت في حكاية القسم: حلفت بالله، أي كان قسمي هذا لكان كلاماً، لكونه مستقلاً ولو أردت به صريح القسم لكان قولاً، من حيث كان ناقصاً، لاحتياجه إلى جوابه" (2) والملاحظ هنا أنَّ التمام مرادفٌ لمفهوم حصول الفائدة، فالقول غير مفيد لأنَّه ناقص يحتاج إلى غيره لتمام معناه والكلام مفيدٌ لأنَّه تامٌّ غانٌّ عن غيره.

كما يفرقُ "ابن الأنباري" بين الكلم والكلام على أساس الفائدة المُجتناة فيقول: "فإن قيل ما الفرقُ بين الكلم والكلام؟ قيل: الفرق بينهما أنَّ الكلم ينطلق على المفيد وعلى غير المفيد، وأمَّا الكلام فلا ينطلق إلا على المفيد خاصّة". (3)

وذهب "عبد القاهر الجرجاني" المذهب ذاته فسوّى بين الجملة والكلام بناءً على مبدأ الإفادة، إذ أكّد أنَّ الواحد من الاسم أو الفعل أو الحرف يُسمّى كلمة، فإن ائتلف منها اثنان فأفادا نحو: جاء محمد، سُمِّي كلاماً، وسُمِّي جملةً فالكلام لا يفيد معنى إلا بائتلاف طرفيه الأساسيين من مسند ومسند إليه (4)

أمّا "السُّيوطي" فزاد على شرطي الاستقلال وإفادة المعنى شرطاً آخر هو القصد، حيث لا يُعتدُّ بكلام الساهي والنائم لغياب هذا الشرط. (5)

(1) ينظر نفسه ، ج1، ص19.

(2) نفسه ، ج1، ص19.

(3) ابن الأنباري، أسرار العربية ، ص03.

(4) ينظر عبد القاهر الجرجاني ، الجمل في النحو، ص107.

(5) ينظر خليفة بوجادي، من قضايا اللسانيات التداولية في النحو العربي نحو قراءة وظيفية لنحونا القديم، ص32.

يقول: "إنّك إذا قلت قام النَّاس اقتضى إطلاق هذا اللفظ إخبارك بقيام جميعهم... فعلم بهذا أنّ الإفادة (قام الناس) الإخبار بقيام جميعهم بشروط:

الأول: ألاّ تبتدئه بما يخالفه.

الثاني: ألاّ تختمه بما يخالفه.

الثالث: أن يكون صادرًا عن قصد. (1)

وكذلك فعل "ابن هشام" حيث اشترط القصد في الكلام فقال: "الكلام هو القول المفيد بالقصد". (2) ويعني بالقصد ما دلّ على معنى يحسن السكوت عليه. (3)

ويتضح من كلّ الحدود السابقة أنّ الإفادة والقصد شرطان في الكلام، فلا يقوم له وجودٌ في أعراف النُّحاة دونهما، ولا يُطلق على منطوق المتكلمين مصطلح "الكلام" ما لم يكن مقصودًا ومفيدًا.

ويتأسس الخطاب على عنصرين متلازمين هما: المسند والمسند إليه، والإسناد مفهوم نحوي دلالي مجرد يختزل الدلالة النحوية الأولى ويتكهن بجميع أبنية الإنجاز المتصلة بالنشاط اللُّغوي (4)، وقد اعتبره النُّحاة شرطًا من شروط الكلام الذي تتحقق بواسطته الفائدة ويُبْلَغ به المراد، فالاسم مع الاسم أو الاسم مع الفعل (5) "يكون كلامًا لكون أحدهما مسندا والآخر مسندا إليه" (6) ولذلك عرّف البعض الإسناد بأنّه "ضمُّ كلمة إلى أخرى على وجه الإنشاء أو الإخبار" (7) وهو السبب الذي به يحصل معنى مفيد يحسن السكوت عليه.

والمسند والمسند إليه عند "سيبويه" هما "ما لا يُغني أحدهما عن الآخر، ولا يجد المتكلم منه بُدًا، فمن ذلك الاسم المبتدأ والمبني عليه، وهو قولك: عبد الله أخوك، وهذا أخوك. ومثل

(1) السيوطي، المزهري في علوم اللغة و أنواعها، ج1، ص39.

(2) ابن هشام الأنصاري، مغني اللبيب عن كتب الاعراب، ج2، ص431.

(3) ينظر خليفة بوجادي، من قضايا اللسانيات التداولية في النحو العربي نحو قراءة وظيفية لنحونا القديم، ص32.

(4) خالد ميلاد، الإنشاء في العربية بين التركيب والدلالة دراسة نحوية تداولية، ص193.

(5) ينظر نفسه، ص193.

(6) السيوطي، همع الهوامع، ج1، ص33.

(7) خالد ميلاد، الإنشاء في العربية بين التركيب والدلالة، ص194، نقلا عن الصبان على شرح الأشموني، ج1، ص42.

ذلك: يذهب عبد الله، فلا بدّ للفعل من الاسم، كما لم يكن للاسم الأوّل بدٌّ من الآخر في الابتداء. وممّا يكون بمنزلة الابتداء قولك: كان عبد الله منطلقاً، وليت زيّداً منطلقاً؛ لأنّ هذا يحتاج إلى ما بعده كاحتياج المبتدأ إلى ما بعده" (1) "وذلك حتى تتحقّق الفائدة من الكلام، فلا يمكن أن يأتي الخبر كخطاب هدفه التبليغ إلّا إذا تأسّس ذلك على المبتدأ، ولا تتحقّق الفائدة من المبتدأ إلّا إذا وُجد الخبر" (2) "وفي القول السابق إشارة إلى أنّ المتكلم هو الذي يُنشئ العلاقة الإسنادية فهي تعود إليه بالأصل. (3)

ويبدو أنّ النحاة بعد "سيبويه" قد تنبّهوا إلى قيمة الإسناد باعتباره العلاقة الأولى التي تختزل كلّ دلالة لسانية، والرابطة الدلالية الأساسية التي ينعقد بها المعنى" (4) "ولذلك أفردوا له أبواباً خاصّة في مختلف مصنّفاتهم وجعلوه مقياساً للتفريق بين الجملة والكلام.

من ذلك ما ذهب إليه "الرضي" حيث قال: "الجملة ما تضمّن الإسناد الأصلي سواء كانت مقصودة لذاتها أو لا، والكلام ما تضمّن الإسناد الأصلي وكان مقصوداً لذاته" (5) فهذا التقسيم مبني على تحقّق ركني الإسناد في التركيب ذاته أو عدم تحقّقهما، فالإسناد الأصلي يضمّ الجملة والكلام وغير الأصلي كإسناد المصدر واسمي الفاعل والمفعول والصفة المشبّهة والظرف. (6) كما قسمه بحسب وظيفة الإسناد وعلاقته بما حوله إلى: مقصود لذاته وهو شرط الكلام، وغير مقصود لذاته، وتدخل الجملة في القسمين لأنّها تضطلع بوظيفة جزئية داخل السياق ككلّ، كما أنّها تستقل بنفسها. (7) والتقسيم الثاني إنّما يصحّ بتحقّق الفائدة فإن تحققت كان الإسناد مقصوداً لذاته وإن لم تتحقّق لم يكن كذلك.

(1) سيبويه، الكتاب، ج1، ص23.

(2) بشير ابرير، مفهوم التبليغ وبعض تجلياته التربوية في التراث اللساني العربي، ص3.

(3) ينظر خالد ميلاد، الإنشاء في العربية بين التركيب والدلالة دراسة نحوية تداولية، ص199.

(4) نفسه، ص193.

(5) رضي الدين الاسترآبادي، شرح الرضي على الكافية، ج1، ص33.

(6) رضي الدين الاسترآبادي، المصدر السابق، ج1، ص33.

(7) ينظر بلقاسم دفة، في النحو العربي، ص15، 16.

وما يعكس ارتباط الإسناد بتحقيق الفائدة تعريف "ابن مالك" للكلام بقوله: "ما تضمن من الكلم إسناداً مفيداً مقصوداً لذاته"<sup>(1)</sup> فجعل الفائدة والقصد معا قيديان في الكلام إلى جانب الإسناد، ثم أخرج ملفوظ النائم والساهي من الكلام لأنّ القصد غير موجود<sup>(2)</sup>.

وقد أدرك النحاة أنّ المسند محطّ الفائدة ومحور الحديث، فهو عنصر حيوي يحمل المعلومة التي يبغى المتكلم إيصالها إلى السمع، بخلاف المسند إليه الذي يُفترض فيه أنه حامل للمعلومة القديمة التي يتقاسمها طرفا الخطاب.<sup>(3)</sup> لذلك قالوا إنّ "المبتدأ معتمد البيان والخبر معتمد الفائدة"<sup>(4)</sup> وبناءً على هذا المبدأ اشترط النحويون في المبتدأ أن يكون معرفة لأنّ الفائدة لا تحصل إلاّ بالإبلاغ عمّا جهل قبلاً، قال "سيبويه": "واعلم أنّه إذا وقع في هذا الباب نكرة ومعرفة فالذي تشغل به كان المعرفة لأنّه حدّ الكلام...تبتدئ بالأعرف ثمّ تذكر الخبر"<sup>(5)</sup> ثمّ أكّد هذا في موضع آخر فقال: "إذا قلت عبد الله منطلق، تبتدئ بالأعرف ثم تذكر الخبر، وذلك قولك: كان زيدٌ حليماً، وكان حليماً زيدٌ، لا عليك أقدمت أو أخرت، إلاّ أنّه على ما وصفت لك في قولك: ضرب زيداً عبد الله، فإذا قلت: كان زيدٌ، فقد ابتدأت بما هو معروف عنده مثله عندك، فإنّما ينتظر الخبر. فإذا قلت حليماً، فقد أعلمته مثل ما علمت. فإذا قلت: كان حليماً، فإنّما ينتظر أن تُعرّفه صاحب الصفة، فهو مبدوء به في الفعل وإن كان مؤخّراً في اللفظ، فإذا قلت: كان حليماً أو رجلاً، فقد بدأت بنكرة، ولا يستقيم أن تُخبر المخاطب عن المنكور، وليس هذا بالذي ينزل به المخاطب منزلتك في المعرفة فكرها أن يقربوا باب لبس".<sup>(6)</sup>

ورفع اللبس ما هو إلاّ محاولة لتحقيق الفائدة المرجوة من التواصل اللغوي، فيبتدأ بما هو معروف حتّى يكون المخاطب بمنزلة المخاطب في العلم بالشيء نفسه، وحتّى لا يحتمل

(1) ابن مالك، شرح التسهيل، ج1 ص7، 8.

(2) ينظر السيوطي، همع الهوامع، ج1، ص43.

(3) ينظر صلاح الدين ملاوي، التراكيب النحوية العربية في ضوء التحليل الوظيفي، ص525.

(4) نفسه، ص526. نقلاً عن العكبري، اللباب في علل البناء والإعراب، ج1، ص125.

(5) سيبويه، الكتاب، ج1، ص47.

(6) سيبويه، المصدر السابق، ج1، ص47 48.

الخطاب معنى لا يَنفَق وهو مُرسله أو يعتريه غموض يحجب المعنى المُبتَغى توصيله. (1)  
 "فلا يُبدأ بما يكون فيه اللبس، وهو النكرة. ألا ترى أنك لو قلت: كان إنسان حليماً أو كان  
 رجلٌ منطلقاً، كنت تُلِيسُ لأنه لا يُستتكر أن يكون في الدنيا إنسان هكذا، فكرهوا أن يبدأوا بما  
 فيه اللبس ويجعلوا المعرفة خبراً لما يكون فيه هذا اللبس" (2)

ويولي "المبرد" عناية بالفائدة في حال اجتماع المعرفة مع النكرة فقال: "إذا اجتمع معرفة  
 ونكرة في باب" كان" فالذي يُجعل اسم" كان" المعرفة، لأنَّ المعنى على ذلك، لأنه لو قيل: كان  
 رجلٌ قائماً، وكان إنسانٌ ظريفاً، لم تُفد بهذا معنى؛ لأنَّ هذا ممَّا يعلم النَّاسُ أنه قد كان وأنه  
 ممَّا يكون، وإنما وُضع الخبر للفائدة. (3) فلا يُبدأ إلا بما كان معرفة، ولا يُخبر عن النكرة إلا  
 إذا اقتربت من المعرفة فلو قلت: رجلٌ قائم أو رجلٌ ظريف" لم تُفد السامع شيئاً؛ لأنَّ هذا لا  
 يُستتكر أن يكون مثله كثيراً... ولو قلت: خيرٌ منك جاءني، أو صاحبٌ لزيد عندي. جاز وإن  
 كانا نكرتين، وصار فيهما فائدة لتقريبك إياهما من المعارف" (4)

وفي المعنى ذاته قال "ابن السراج": "فإذا اجتمع اثنان اسمان معرفة ونكرة، فحقَّ المعرفة  
 أن تكون هي المبتدأ و أن تكون النكرة الخبر لأنك إذا ابتدأت فإتِّمَّ قصدك تنبيه السامع  
 بذكر الاسم الذي تُحدِّثه عنه ليتوقَّع الخبر بعده، فالخبر هو الذي يُنكره ولا يعرفه  
 ويستفيده، والاسم لا فائدة له لمعرفته به، وإنما ذكرته لتسند إليه الخبر" (5) فالابتداء بالنكرة  
 المفردة المحضة لا معنى له ولا فائدة فيه، وما لا فائدة فيه" فلا معنى للتكلُّم به، ألا ترى أنك لو  
 قلت: رجل قائم أو رجل عالم، لم يكن في هذا الكلام فائدة، لأنه لا يستتكر أن يكون في النَّاسِ  
 رجل قائماً أو عالماً، فإذا قلت: رجل من بني فلان أو رجل من إخوانك أو وصفته بأي صفة  
 كانت تُقرِّبه من معرفتك حسن، لما في ذلك من الفائدة. (6)

(1) لينظر مهدي أسعد عرار، ظاهرة اللبس في العربية جدل التواصل و التفاضل، ص 231.

(2) سيبويه، المصدر السابق، ج 1، ص 48.

(3) المبرد، المقتضب، ج 4، ص 88.

(4) نفسه، ج 1، ص 127.

(5) ابن السراج، الأصول في النحو، ج 1، ص 59.

(6) نفسه، ج 1، ص 59.

كما يشترط "ابن السراج" في اجتماع المبتدأ والخبر أن يُفيدا معًا المخاطب شيئًا كان يجهله، وذلك نحو: عمرو منطلق، وزيد أخوك، وما أحد في الدار، واللّه ربنا، ومحمد نبينا، أمّا ما يعلمه المخاطب نحو قوله: النار حارّة، والتّج باردٌ فلا فائدة فيه، على الرّغم من أنّ الخبر فيهما نكرة. (1) لأنّ ذلك ممّا يمكن أن يعلمه المخاطب العاقل بداهةً ولا يُحتاج إلى إخباره به.

وبغرض إفادة المخاطب علمًا جديدًا كان يجهله، ذهب "ابن الأنباري" إلى أنّ الخبر يجب أن يكون مفيدًا، فكارن بين ظرف المكان وظرف الزمان أيّهما أنسب للإخبار عن اسم الذات. قال: "فإن قيل: فلم إذا كان المبتدأ جثة [اسم ذات] جاز أن يقع في خبره ظرف المكان دون ظرف الزمان؟ قيل: إنّما جاز أن يقع في خبره ظرف المكان دون ظرف الزمان لأنّ في وقوع ظرف المكان خبرًا عن فائدة وليس في وقوع ظرف الزمان خبرًا عن فائدة. ألا ترى أنّك تقول في ظرف المكان: زيد أمامك فيكون مفيدًا لأنّه يجوز ألا يكون أمامك. ولو قلت في ظرف الزمان: زيد يوم الجمعة لم يكن مفيدًا لأنّه لا يجوز أن يخبر عن يوم الجمعة وحكم الخبر أن يكون مفيدًا" (2)

ونحن "ابن يعيش" نحو سابقه من النّحاة في تسويغه الابتداء بالنّكرة على شرط تحقق الفائدة، إذ لا فائدة بالابتداء والتكلم بما لا فائدة فيه؛ لأنّه لا يجعل المخاطب بمنزلة المخاطب في العلم بذلك الخبر. قال: "ألا ترى أنّك لو قلت: رجل قائم أو رجل عالم، لم يكن في هذا الكلام فائدة؛ لأنّه لا يُستتكر أن يكون رجل قائمًا أو عالمًا في الوجود ممّن لا يعرفه المخاطب، وليس هذا الخبر الذي تُنزل فيه المخاطب منزلتك فيما تعلم... وقد ابتدأوا بالنّكرة في مواضع مخصوصة لحصول الفائدة". (3)

أمّا "الرضي" فكشف ارتباط ظاهرة التعيين بمقامات التواصل وبحال المخاطب وعلمه، فجوّز الإخبار عن النّكرة إن جهلها المخاطب ولا يُخبر عن المعرفة إن علمها، بل عدّ ذلك ضربًا من اللّغو في قوله: "قال ابن الدهان وما أحسن ما قال! إذا حصلت الفائدة فأخبر عن

(1) ينظر نفسه، ج1، ص65، 67.

(2) ابن الأنباري، أسرار العربية، ص84.

(3) ابن يعيش، شرح المفصل، ج1، ص85، 86.

أيّ نكرة شئت، وذلك لأنّ الغرض من الكلام إفادة المخاطب. فإن حصلت جاز الحكم سواء تخصص المحكوم عليه بشيء أو لا، فضايط تجويز الإخبار عن المبتدأ أو عن الفاعل سواء كانا معرفتين أو نكرتين مختصتين بوجه، أو نكرتين غير مختصتين بشيء واحد هو عدم علم المخاطب بحصول ذلك الحكم للمحكوم عليه. فلو علم في المعرفة ذلك كما لو علم قيام زيد مثلاً، فقلت: زيد قائم، عدّ لغواً ولو لم يعلم كون رجل ما من الرجال قائماً في الدار جاز لك أن تقول: رجل قائم في الدار، وإن لم تخصص النكرة بوجه<sup>(1)</sup>

وناقش "ابن هشام" هذه المسألة قال: "والتحقيق أن المبتدأ ما كان أعرف: كزيد في المثال السابق (زيد قائم) أو كان هو المعلوم عند المخاطب كأن يقول: من القائم؟ فنقول: زيد القائم، فإن علمها وجهل النسبة فالمقدم المبتدأ"<sup>(2)</sup>

وقد فصلّ النحاة حالات الابتداء بالنكرة وجعلها "ابن هشام" عشر حالات ومثّل لها. أمّا "ابن عصفور" فضبط جواز الابتداء بالنكرة بقربها من المعرفة، وفسّر ذلك بأحد شيئين:

. اختصاصها كالنكرة الموصوفة.

. كونها في غاية العموم.

وجعل كلّ ما جرى على هذا الضابط جائزاً وإلاّ فهو ممنوع.<sup>(3)</sup> فمن الواضح أن النحاة ربطوا ظاهرة التعيين بالمكون التداولي "فالمتكلم يُعرّف الشيء وينكره تبعاً لما يفترضه من درجة علم السامع بالشيء المراد أثناء عملية التخاطب"<sup>(4)</sup>، وانتهوا إلى أنّ هذه الظاهرة محكومة بأحوال المتخاطبين وبملايسات الخطاب وأغراضه، وبمبدأ الإفادة التي يتوخى المتكلم أن يزود بها مخاطبه، فإن حصلت وأمن اللبس جاز الكلام وإلاّ فلا معنى له.<sup>(5)</sup>

(1) رضي الدين الاسترآبادي، شرح كافية ابن الحاجب، ج1، ص204، 203.

(2) ابن هشام الأنصاري، مغني اللبيب عن كتب الأعراب، ج2، ص684.

(3) مسعود صحراوي، التداولية عند العلماء العرب دراسة تداولية لظاهرة الأفعال الكلامية في التراث اللساني العربي، ص191.

(4) صلاح الدين ملاوي، التراكيب النحوية العربية في ضوء التحليل الوظيفي، ص526.

(5) نفسه، 527 528 529 .

ومادام الكلام في العربية يتألف من جملة خبرية أو جملة اسمية، فإن كل واحدة منهما تتألف من متلازمين اثنين هما المسند والمسند إليه، اللذين يُعدّان عمدتا التركيب العربي. لكن الكلام لا يتألف من هذه العمد فقط بل تُضاف إليها كلمات أخرى تُكَمِّلُ تضافرا معنا الجملة، فتُقيِّده وتخصّصه بعد أن كان مطلقاً. وأقرّ النحاة أن الوظائف النحوية التي تقوم بوظيفة التخصيص كثيرة كالمفاعيل والحال والمضاف إليه والنعته والتمييز... وقد يتبادر إلى الذهن أنّ هذه المقيّدات زائدة يمكن الاستغناء عنها كما يبدو من مصطلح "الفضلات" الذي أُطلق عليها.

لكن المتتبع لها يجدها ذات دور فاعل في الخطاب إذ يأتي بها المتكلم حرصاً منه على استقامة المعنى وتنمية الفائدة وبلوغ القصد. (1) ومما يبين ذلك جملة: لم أر زيدا الظريف. فالنفي متوجّه إلى الصفة التي تشغل وظيفة المخصص وليس إلى الموصوف، فهي عنصر أساسي لا يمكن الاستغناء عنه في الجملة وحذفه يؤدي إلى التباس المعنى فيتشاكل الأمر على السامع إذا كان في البلدة أكثر من رجل اسمه زيد، فخصص المتكلم المعنى بذكر الصفة فتبيّن أن المقصود بالكلام زيد الظريف دون سواه. (2)

وكما يكون التخصيص بالمفرد يكون أيضاً بالجملة، واشترط النحاة في جملة التخصيص أن تكون خبرية لا إنشائية؛ لأنّ وظيفتها غالباً تفسير المبهم والتعريف به، وذلك لا يتأتّى إلاّ بجملة خبرية. ومن أهمّ الجمل الخبرية التي تؤدي دور المخصص: جملة النعت وجملة الصلة وجملة الحال. (3) ويعلّل "الرضي" خبرية جملة النعت والصلة بقوله: "إنما تجيء بالصفة والصلة لتعرّف المخاطب بالموصوف والموصول المبهمين... ويتبين بهذا وجوب كون الجملة إذا كانت صفة أو صلة معلومة المضمون للمخاطب قبل ذكر الموصوف أو

(1) ينظر مسعود صحراوي، التداولية عند العلماء العرب دراسة تداولية لظاهرة الأفعال الكلامية في التراث اللساني العربي،

ص 179، 180.

(2) ينظر مسعود صحراوي، المرجع السابق، ص 180.

(3) ينظر نفسه، ص 181.

الموصول"<sup>(1)</sup> ثم يفسر الغرض من مجيء الجملة الحالية وخبريتها بقوله: "أن مقصود المجيء بالحال تخصيص وقوع مضمون عامله بوقت وقوع مضمون الحال...والإنشائية إما طلبية أو إيقاعية بالاستقراء، وأنت في الطلبية لست على يقين من حصول مضمونها، فكيف تخصص مضمون العامل بوقت حصول ذلك المضمون!، وأما الإيقاعية نحو: بعث وطلقت، فإن المتكلم بها لا ينظر أيضا إلى وقت يحصل فيه مضمونها، بل مقصوده إيقاع مضمونها وهو ظان لقصد وقت الوقوع..."<sup>(2)</sup> فراعى حال السامع وعلمه مضمون الجملة حتى يتلفظ المتكلم بالصفة أو الموصول كما قرن مجيء الحال بغرض المتكلم وقصده منه. ثم ميزوا بعد ذلك بين صاحب النعت (الموصوف) وصاحب الحال من حيث التعيين (التعريف و التتكير) واشتراطوا في المنعوت بالجملة النعتية أن يكون نكرة، وفي المتعلق بالجملة الحالية أن يكون معرفة، حتى يتيسر على المخاطب التفريق بينهما فيخلص إلى فائدة الخطاب ويتعرف مقصود المتكلم.<sup>(3)</sup>

وإن الإفادة ومراعاة قصد المتكلم وغرضه من الكلام يتخللان مختلف المسائل المتعلقة بطرائق نظم العبارة، فهما في عرف النحاة قرينتان تداوليتان تساعدان في تحديد الوظيفة النحوية للكلمة وبيان دورها في التحليل النحوي للجملة، ولذلك تتبّع علماء العربية مختلف الظواهر الأسلوبية المؤثرة في تشكيل وظائف الخطاب، فالفائدة المجتناة من الأقوال لا تحصل بعيدا عن مُنشئها القاصد إليها.<sup>(4)</sup> فهي "في العلم بها واقعة من المنشئ لها، صادرة عن القاصد إليها، وإذا قلت في الفعل إنه موضوع للخبر لم يكن المعنى فيه أنه موضوع لأن يُعلم به الخبر في نفسه وجنسه ومن أصله وما هو، ولكن المعنى أنه موضوع حتى إذا ضمته

(1) رضى الدين الاسترآبادي، شرح كافية ابن الحاجب، ج2، ص324.

(2) نفسه، ج2، ص77.

(3) ينظر مسعود صحراوي، التداولية عند العلماء العرب دراسة تداولية لظاهرة الأفعال الكلامية في التراث اللساني العربي، ص182.

(4) ينظر صلاح الدين ملاوي، التراكيب النحوية العربية في ضوء التحليل الوظيفي، ص525. وينظر مسعود صحراوي، التداولية عند العلماء العرب دراسة تداولية لظاهرة الأفعال الكلامية في التراث اللساني العربي، ص201.

إلى اسم عُقل منه ومن الاسم أنّ الحكم بالمعنى الذي اشتقّ ذلك الفعل منه على مسمى ذلك الاسم واقع منك أيها المتكلّم .<sup>(1)</sup>

وانعكاس مبدأ الإفادة مع غرض المتكلم في تشكيل بنية الجملة على مستوى التّواصل يتمظهر في المعاني العارضة للتركيب من تقديم وتأخير وحذف وزيادة ونفي وإثبات ونحوهنّ.

عني النّحاة بظاهرة التقديم والتأخير في صيغ التراكيب اللغوية حتى غدت أكثر الأساليب انتشارا وشيوعا في البحث النحوي، فإعادة ترتيب العناصر اللغوية لا يكون اعتباطا بل استجابة تداولية لعناصر سياقية خطابية، وينضوي كل تقديم أو تأخير على قصد معيّن يبتغيه المتكلم مع بقاء العلاقة النحوية كما هي في البنية الأساس، واحتفاظ الخطاب بالدلالة ذاتها.<sup>(2)</sup>

لقد تحدّث "سيبويه" في كتابه عن التقديم والتأخير بكلام يعتبر العمدة وصاحب الريادة فيه، إذ كان أوّل من بيّن سرّ هذا اللون البلاغي وكلّ من سبقه من العلماء اكتفوا بتعريف التقديم والتأخير دون اهتمام أو ذكر للجوانب البلاغية.<sup>(3)</sup> "فيونس ابن حبيب" (ت183هـ) روى عنه "سيبويه" تعريفه للتقديم حين عرض لجواب الشرط بعد الاستفهام قال: "إن تأنّتي آتيك بالرفع، ويقول: هو في نيّة التقديم ويقدره آتيك إن تأنّتي ولا يزيد".<sup>(4)</sup> أمّا "سيبويه" فعالج التقديم والتأخير بثناء في باب الفاعل الذي يتعداه فعله إلى مفعول. قال: "فإن قدّمت المفعول وأخرت الفاعل جرى اللفظ كما جرى في الأوّل وذلك قولك ضرب زيداً عبد الله، لأنّك إنّما أردت به مؤخرا ما أردت به مقدّما، ولم تُرد أن تشغل الفعل بأوّل منه وإن كان مؤخرا في اللفظ. فمن ثمّ كان حدّ اللفظ أن يكون فيه مقدّما وهو عربي جيّد كثير، كأنّهم إنّما

(1) عبد القاهر الجرجاني، دلائل الإعجاز، ص333.

(2) ينظر عبد الهادي بن ظافر الشهري، استراتيجيات الخطاب مقارنة لغوية تداولية، ص141. وينظر رمضان عبد الله رمضان، من القضايا اللغوية والنحوية، ص114.

(3) ينظر عبد القادر حسين، أثر النحاة في البحث البلاغي، ص81.

(4) نفسه، ص81. نقلا عن الزجاج، إعراب القرآن، ج3، ص782.

يقدمون الذي بيانه أهمّ لهم وهم ببيانه أعنى، وإن كانا جميعاً يهمانهم ويعنيانهم<sup>(1)</sup> فالمفعول في الجملة العربية يقع متأخراً عن الفاعل بالأصل، ولكنّه إذا تقدّم فلا يكون ذلك من المتكلم إلاّ لفائدة ابتغاها وعلّة قصد إليها. وهي في تصوّر "سيبويه" العناية والاهتمام بشأنه. وللغاية ذاتها أقرّ "سيبويه" أنّ المفعول يتقدّم على الفعل<sup>(2)</sup>. قال: "وإنّ قدّمت الاسم فهو عربي جيّد كما كان ذلك عربياً جيّداً، و ذلك قولك زيداً ضربت. والعناية والاهتمام ههنا في التقديم والتأخير سواء منك في ضرب زيداً عمراً وضرب عمراً زيداً".<sup>(3)</sup> فتغيّر التركيب لا يؤثر على استقرار دلالة الخطاب، مادام اللفظ جارياً مع إرادة المتكلم وقصده، وأمن اللبس بعد ذلك.

تناول "سيبويه" قضايا التّقديم في أبواب نحوية كثيرة لها قيمتها نحويّاً ودلاليّاً، ولا يكون التّقديم عنده لغرض العناية والاهتمام فحسب، بل قد يأتي لعوامل نفسية تطرأ على المتكلم أثناء إنتاجه للخطاب.<sup>(4)</sup> ففي باب ظنّ قال: "فإنّ ألغيت قلت عبد الله أظنّ ذاهب، وهذا أخال أخوك، وكلّما أردت الإلغاء فالتأخير أقوى وكلّ عربي جيّد... وإنّما كان التأخير أقوى؛ لأنّه إنّما يجيء بالشكّ بعدما يمضي كلامه على اليقين، أو بعدما يبتدئ وهو يريد اليقين ثمّ يدركه الشكّ".<sup>(5)</sup> فالتقديم هنا ليس كموضع تقديم المفعول على الفعل والفاعل وإنّما هو ناتج عن تغيّر قصد المتكلم وإرادته من الكلام، فتحوّل يقينه إلى شكّ أثر في غرضه من الخطاب فغيّر وضع الألفاظ عمّا كان ينبغي أن تكون عليه لتغيّر قصده وفائدة الخطاب.

وفي مسائل نحوية عديدة كان السبب والدّاعي إلى التقديم في نظر "سيبويه" هو دائماً عناية المتكلم واهتمامه. قال في باب كسى وما ينصب مفعولين ليسا المبتدأ أو الخبر: "وإنّ شئت قدّمت وأخرت وقلت: كسى الثوب زيداً وأعطى المال عبد الله، كما قلت: ضرب زيداً عبد الله فالأمر في هذا كالأمر في الفاعل"<sup>(6)</sup> فسوّى أمر التقديم وعلّته في هذا الباب كما

(1) سيبويه، الكتاب، ج1، ص34.

(2) ينظر عبد القادر حسين، المرجع السابق، ص82.

(3) سيبويه، المصدر السابق، ج1، ص41.

(4) ينظر عبد القادر حسين، المرجع السابق، ص82.

(5) سيبويه، الكتاب، ج1، ص41.

(6) نفسه، ج1، ص19.

في باب تقديم المفعول على الفاعل. وحين تحدّث عن ذات المسألة في "إنّ قال: "واعلم أنّ التقديم والتأخير و العناية والاهتمام ههنا مثله في باب كان ومثل ذلك قولك: إنّ أسدًا في الطريق رابضًا، وإنّ بالطريق أسدًا رابض، وإنّ شئت جعلت الطريق مستقرًا ثمّ وصفته بالرابض" (1)

ويقصد المتكلم أيضا من تقديم الظرف بيان العناية والاهتمام كما في الأبواب السابقة "والتقديم ههنا فيما يكون ظرفًا أو يكون اسمًا في العناية والاهتمام مثله فيما ذكرت لك في باب الفاعل والمفعول وجميع ما ذكرت لك من التقديم والتأخير والإلغاء والاستقرار عربي جيّد كثير" (2)

لقد وضع "سيبويه" بإبرازه مفهوم أهميّة هذا الضرب من الأسلوب قاعدة تداولية هامّة استثمرها الخالفون بعده مع اختلاف في التعليل، "فابن جنّي" يرى أنّ آلية التقديم والتأخير من الآليات المألوفة في الخطاب حتّى استحالت إلى نظام مستقلّ، ففي تقديم المفعول وتأخير الفاعل لا يكون ذلك لعلّة نحوية محضة كاتصال الفاعل بضمير المفعول ولكن لعلّة أخرى. (3) قال: "وذلك أنّ المفعول قد شاع عنهم واطّرد من مذاهبهم كثرة تقدّمه على الفاعل، حتّى دعا ذاك أبا علي إلى أن قال: إنّ تقدّم المفعول على الفاعل قسم قائم برأسه، كما أنّ تقدّم الفاعل قسم أيضا قائم برأسه وإن كان تقديم الفاعل أكثر، وقد جاء به الاستعمال مجيبًا واسعًا نحو قول الله عزّ وجلّ " (إِنَّمَا يَخْشَى اللَّهَ مِنْ عِبَادِهِ الْعُلَمَاءُ) و (الْهَآكُمُ التَّكَاثُرُ) وفي كثير من شعر الشعراء. والأمر في كثرة تقديم المفعول على الفاعل في القرآن وفصيح الكلام متعالم غير مستنكر، فلمّا شاع وكثر تقديم المفعول على الفاعل كان الوضع له حتّى إنّّه إذا أُخّر فموضعه التقديم فعلى ذلك كأنّه قال: جزيّ عديّ بن حاتم ربّه، ثمّ قدّم الفاعل على أنّه قد قدره مقدّمًا عليه مفعوله فجاز ذلك، ولا تستنكر هذا الذي صورته لك ولا يجفّ عليك، فإنّه ممّا تقبله هذه اللّغة ولا تعافه ولا تتبشّعه... فاعلم أنّه لا تُنقض مرتبة إلّا

(1) نفسه، ج1، ص285.

(2) نفسه، ج1، ص27.

(3) ينظر عبد الهادي بن ظافر الشهري، استراتيجيات الخطاب مقارنة لغوية تداولية، ص142.

لأمر حادث<sup>(1)</sup> وفي هذا النصّ يشير إلى أنّ التغيير في ترتيب الجملة إنّما يفرضه السياق التداولي على المتكلم، فيعمد إلى ذلك استجابة له وابتغاء تحقيق الفائدة ونيل المراد.<sup>(2)</sup>

ولعلّ "الجرجاني" أحد الذين عمّقوا النظر والتحليل في هذا المبدأ وبسطوا القول فيه، فعاب على القدامى أن جعلوا التقديم مفيداً طوراً، وغير مفيد طوراً آخر، وتعليلُه بأنّه للعناية تارة وبأنّه توسعة ورخصة للشاعر والكاتب تارة أخرى، فما من مُقدّم إلاّ وله مزيّة وثمرة فائدة محققة، وذلك دليل على أنّ وجوه التركيب المختلفة تتبع الفروق في القصد والغرض من ورائها. ودعا الباحثين إلى أن لا يتعلّقوا بداعي العناية والاهتمام الذي وضعه سيبويه، بل ينبغي أن يدركوا أنّه ظاهرة أسلوبية تتصل بالنظم طبقاً لمقتضى الحال والغرض المتوخى من الإبلاغ.<sup>(3)</sup> قال "عبد القاهر" بهذا الصدد: "وقد وقع في ظنون الناس أنّه يكفي أن يُقال قُدّم للعناية ولأنّ ذكره أهمّ، من غير أن يُذكر من أين كانت تلك العناية ولمّ كان أهمّ. ولتخليهم ذلك قد صغر أمر التقديم والتأخير في نفوسهم وهوّنوا الخطب فيه حتّى إنّك لترى أكثرهم يرى تتبّع والنظر فيه ضرباً من التكلف ولم تر ظناً أزرى على صاحبه من هذا وشبهه"<sup>(4)</sup>. وقد نفذ "عبد القاهر" من خلال ملاحظته لترتيب الجملة إلى إدراك ما للتقديم من أثر في الدلالة، ووقف في تطبيقاته عند بيان مفهوم القصد في هذه الآلية، إذ يدلّ كلّ تقديم وتأخير على قصد معيّن لأنّ المرسل يختار من النّظام اللّغوي ما يناسب سياق التخاطب، أمّا القصد والغرض من التواصل هو الذي يحرك ويوجّه الترتيب<sup>(5)</sup> من ذلك توقّفه عند الآية الكريمة "واشتعل الرأس شيباً"<sup>(6)</sup> فقال "أنّه يفيد مع لمعان الشيب في الرأس الذي هو أصل المعنى الشمول، وأنّه قد شاع فيه، وأخذه من نواحيه، واستقرّبه، وعمّ جملته، حتى لم يبق من

(1) ابن جني، الخصائص، ج1، ص295-300.

(2) ينظر عبد القادر حسين، أثر النحاة في البحث البلاغي، ص86.

(3) ينظر صلاح الدين ملاوي، التراكيب النحوية العربية في ضوء التحليل الوظيفي، ص212-259.

(4) عبد القاهر الجرجاني، دلائل الإعجاز، ص111.

(5) ينظر حليلة أحمد عمارة، الاتجاهات النحوية لدى القدامى دراسة تحليلية في ضوء المناهج المعاصرة، ص220. وينظر

عبد الهادي بن ظافر الشهري، استراتيجيات الخطاب مقارنة لغوية تداولية، ص142.

(6) سورة مريم، الآية 04.

السواد شيءٌ أو لم يبق منه إلا ما لا يُعتدّ به، وهذا ما لا يكون إذا قيل: اشتعل شيب الرأس، أو الشيب في الرأس" (1)

ومن القواعد التداولية التي اهتمّ بتحليلها "عبد القاهر الجرجاني" التقديم والتأخير مع الاستفهام بالهمزة، فالمرسل يُنجز فعلاً لغوياً واحداً وهو الاستفهام ولكن تختلف كيفية الاستفهام باختلاف الغرض والفائدة المرجوة منه، فإذا كان المشكوك فيه هو الفعل ذاته وكان غرض المتكلم أن يعلم وجوده، قدّم الفعل ووضعه بعد أداة الاستفهام مباشرة فيقول: أفعلت كذا؟. أمّا إذا كان غرض المتكلم أن يستفهم عن فاعل الفعل لأنّه شاكّ ومتردّد فيه بدأ بالاسم أولاً. (2) قال "الجرجاني": "ومن أبين شيء في ذلك الاستفهام بالهمزة. فإنّ موضع الكلام على أنّك إذا قلت: أفعلت؟ فبدأت بالفعل كان الشكّ في الفعل نفسه، وكان غرضك من استفهامك أن تعلم وجوده، وإذا قلت: أنت فعلت؟ فبدأت بالاسم كان الشكّ في الفاعل من هو وكان التردّد فيه" (3) أمّا إذا كان الغرض من الهمزة غير الاستفهام كأن تكون للتقرير مثلاً: بدأ المرسل بالاسم لأنّ غرضه التأكيد ما إذا كان المرسل إليه الفاعل أم لا، ومثّل "عبد القاهر" لذلك بقوله تعالى حكاية عن قول نمرود (أَأَنْتَ فَعَلْتَ هَذَا بِالْهَيْتِ يَا إِبْرَاهِيمَ) (4) فقصد المتكلمين من هذا الكلام لم يكن طلب التأكيد من إبراهيم عليه السلام أنّ كسر الأصنام قد كان، ولكن أن يقر لهم بأنّ الفعل كان منه، فأشاروا له بقولهم: أنت فعلت هذا؟ فكان جوابه (بَلْ فَعَلَهُ كَبِيرُهُمْ هَذَا) (5) ولو كان التقرير بالفعل لكان الجواب: فعلت أو لم أفعل. (6)

(1) عبد القاهر الجرجاني، دلائل الإعجاز، ص 108.

(2) ينظر صلاح الدين ملاوي، التراكيب النحوية العربية في ضوء التحليل الوظيفي، ص 212. وينظر عبد الهادي بن ظافر الشهري، استراتيجيات الخطاب مقارنة لغوية تداولية، ص 202.

(3) عبد القاهر الجرجاني، دلائل الإعجاز، ص 112.

(4) سورة الأنبياء، الآية 62.

(5) سورة الأنبياء، الآية 63.

(6) عبد القاهر الجرجاني، دلائل الإعجاز، ص 115.

وكذلك الأمر مع النفي، فإذا قدّمت الفعل فقلت: "ما فعلت كنت نفيت عنك فعلاً لم يثبت أنّه مفعوله، وإذا قلت ما أنا فعلت كنت نفيت عنك فعلاً ثبت أنّه مفعول" (1) ويستوي أمر المفعول في ذلك فإذا قلت: ما ضربت زيداً مقدّماً الفعل كنت نفيت عنك ضربه، مع عدم وجوب كونه مضروباً في الأصل، أمّا إذا قلت ما أنا ضربت زيداً وجب أن يكون قد وقع على زيد فعل الضرب ربما من غيرك، فيكون قصدك أن تنفي أن تكون أنت الضارب (2).

والملاحظ أنّ ما جاء به "عبد القاهر الجرجاني" وغيره من القدامى عن مقاصد التقديم والتأخير، والأغراض التي يرجوها المتكلم من وراء ذلك واختلاف الفائدة التي يجنيها من تقديم عنصر لغويّ أو تأخيره، لهو دليل على أنّ نحائنا قد تعرّضوا للعديد من المبادئ التي تعدّ أسساً تداولية عند المعاصرين.

ومن المعاني العارضة للتركيب التي ذكرها النحاة في مقدّمات كتبهم ظاهرة الحذف، فالجملة تتكون من عنصرين أساسيين هما المسند والمسند إليه، وقد يلحق بهذين العنصرين ما يؤدي معاني أخرى مكملة لهما ووجدوا أنّ ثمة تراكيب لم تُبن على الشكل المفترض لبنائها، لأنّ المعنى قد يقتضي حذف أحد الركنين الأساسيين أو واحداً منهما لتكملة معنى الجملة، ويكون ذلك لغرض يقصده المتكلم ويعرفه السامع بقريضة لفظية أو غير لفظية. (3) وهو في رأي النحويين "باب دقيق المسلك، لطيف المأخذ، عجيب الأمر، شبيه بالسحر، فإنّك ترى به ترك الذكر أفصح من الذكر، والصمت عن الإفادة، أزيد للإفادة، وتجديك أنطق ما تكون إذا لم تنطق، وأنّ ما تكون بياناً إذا لم تُن...". (4)

وتناولهم لهذه الظاهرة الأسلوبية يعكس اهتمامهم بالكلام ومنتجه، وقصده من الفعل التّواصل وحال السّامع وفهمه فأقروا أنّ الحذف لا يكون إلّا "إذا كان الكلام ذا فائدة بعد

(1) نفسه، ص 121.

(2) ينظر نفسه، ص 121 122.

(3) ينظر كريم حسين ناصح الخالدي، نظرية المعنى في الدراسات النحوية، ص 334.

(4) عبد القاهر الجرجاني، دلائل الإعجاز، ص 131.

الحذف... وباستغناء السامع عند ذكر المحذوف لدلالة المقام أو القرائن عليه لأنّ الحذف لا يجوز إذا لم يكن السامع مُدرِّكاً قصد المتكلم مستغنيا بما ذُكر منه"<sup>(1)</sup>

وينصُّ "سيبويه" في مواضع كثيرة من كتابه على ضرورة الحذف لأسباب تخدم مقاصد المتكلم وتراعي الفائدة من الخطاب كالتخفيف والإيجاز والسعة ، ولا يكون الحذف مطلقاً حيث أردنا الحذف وإنّما يكون إذا كان المخاطب عالماً به فيعتمد المتكلم على بديهية السامع في فهم المحذوف ، والعرب جرت عاداتها على الحذف وحبذته في غير موضع من لغتها. (2) يقول "سيبويه" في باب الترخيم "...والترخيم حذف أواخر الأسماء المفردة تخفيفاً كما حذفوا غير ذلك من كلامهم تخفيفاً"<sup>(3)</sup> فيُرخِّم المتكلم اسم سامعه قصد إبداء محبته له ، أو تعجيل إفادته بمحتوى الخطاب إذا ما كان الأمر فيه خطر...، وللسبب ذاته تحذف العرب حرف الجرّ في القسم. يقول: "ومن العرب من يقول (اللّه لأفعلنّ) و ذلك أنّه أراد حرف الجرّ وإياه نوى فجاز حيث كثر في كلامهم، و حذفوه تخفيفاً وهم ينوونه"<sup>(4)</sup>

أمّا "ابن جنّي" فقد أجاز حذف الموصوف شريطة أمن اللبس، ولكي لا تضيع فائدة الخطاب فنُبهم على السامع فيخفى عليه مراد متكلّمه. يقول: "وقد حُذف الموصوف وأقيمت الصفة مقامه ... وذلك أنّ الصفة في الكلام على ضربين ، إمّا للتخليص والتخصيص وإمّا للمدح والثناء وكلاهما من مقامات الإسهاب والإطناب لا من مظانّ الإيجاز والاختصار وإذا كان كذلك لم يلق الحذف به ولا تخفيف اللفظ منه، هذا مع ما يضاف إلى ذلك من الإلباس وضدّ البيان. ألا ترى أنّك إذا قلت: مررت بطويل لم يستبين من ظاهر اللفظ أنّ الممرور به إنسان دون رمح أو ثوب أو نحو ذلك. وإذا كان كذلك كان حذف الموصوف إنّما هو متى قام الدليل عليه أو شهدت الحال به ، وكلّما استبهم الموصوف كان حذفه غير لائق

(1) كريم حسين ناصح الخالدي، المرجع السابق، ص335.

(2) ينظر عبد القادر حسين، أثر النحاة في البحث البلاغي، ص70.

(3) سيبويه، الكتاب ، ج1، ص329.

(4) نفسه ، ج2، ص144.

بالحديث. (1) فلا يُحذف الموصوف إلا إذا قام الدليل عليه واستُغني بسياق الحال عن إظهاره.

كما يُرجع حذف المميّز إلى غرض المتكلم ومراده من الخطاب ، فإن قصد الإبانة ذكره وإن قصد الإلغاز حذفه قال: " وقد حذف المميز وذلك إذا عُلِم من الحال حكم ما كان يُعلم منها به. وذلك قولك :عندي عشرون ، واشتريت ثلاثين ، وملكت خمسة وأربعين. فإن لم يُعلم المراد لزم التمييز إذا قصد المتكلم الإبانة فإن لم يُرد ذلك وأراد الإلغاز وحذف جانب البيان لم يُوجب على نفسه ذكر التمييز ، وهذا إنّما يُصلحه ويُفسده غرض المتكلم وعليه مدار الكلام" (2)

ويُستدلّ على الحذف عند "ابن هشام" إمّا بالقرينة المقالية أو القرينة الحالية إذ لا يجوز أن يخلو الكلام من إحداهما (3) فيقول عن شروط الحذف: (4) "أحدها وجود دليل حالي كقولك لمن رفع سوطاً:زيداً بإضمار اضرب ومنه قوله تعالى (قَالُوا سَلَامًا) (5) أي سلمنا سلاماً، أو مقالي كقولك لمن قال:من أضرب؟ زيداً، ومنه(وَقِيلَ لِلَّذِينَ اتَّقَوْا مَاذَا أَنْزَلَ رَبُّكُمْ قَالُوا خَيْرًا). (6) فحذف الفعل في المثال الأوّل واستُغني عن إظهاره بسياق الحال، فكان التقدير:اضرب زيداً؛"بدليل أنّ لفظة( زيداً) مفردة غير مركبة، لا تُوجّه إلى القصد ولا تُبين عن الغرض.فصار واجبا تقدير الحذف الذي لا غنى عنه في توجيه العبارة نحوياً" (7)

(1) ابن جني ،الخصائص، ج2،ص366.

(2) نفسه، ج2،ص36.

(3) مسعود بودوخة، قرائن المعنى عند النحاة، ص58.

(4) ابن هشام الأنصاري، مغني اللبيب عن كتب الاعاريب، ج2،ص627.

(5) سورة الحجر، الآية52.

(6) سورة النحل، الآية30.

(7) ينظر صلاح الدين ملاوي،التركيب النحوية العربية في ضوء التحليل الوظيفي،ص531.

أمّا في المثال الثاني فالسائل يستفهم عمّن يُسند إليه الضرب ، فكان الجواب بتحديد المسند إليه أمّا المسند فليس بخافٍ إذ تقدّم ذكره في السؤال فاستغني عنه في الجواب لعلم المخاطب به واستندلّ بالسياق المقالي لتقدير المحذوف.<sup>(1)</sup>

ورود في كتاب "الإنصاف" لابن الأنباري " قوله في الحذف الآتي استناداً إلى علم المخاطب به: " قد يستغنون ببعض الألفاظ عن بعض إذا كان في الملفوظ دلالة على المحذوف لعلم المخاطب. قال تعالى ( وَالْحَافِظِينَ فُرُوجَهُمْ وَالْحَافِظَاتِ وَالذَّاكِرِينَ اللَّهَ كَثِيرًا وَالذَّاكِرَاتِ )<sup>(2)</sup> فلم يعمل الآخر فيما أعمل فيه الأوّل استغناء بما ذكره من قبل، ولعلم المخاطب أن الثاني قد دخل في علم الأوّل. و قال تعالى (وَأَذَانٌ مِّنَ اللَّهِ وَرَسُولِهِ إِلَى النَّاسِ يَوْمَ الْحَجِّ الْأَكْبَرِ أَنَّ اللَّهَ بَرِيءٌ مِّنَ الْمُشْرِكِينَ وَرَسُولُهُ)<sup>(3)</sup> فاستغني بذكر خبر الأوّل عن ذكر خبر الثاني لعلم المخاطب أن الثاني قد دخل في ذلك.<sup>(4)</sup> فحذف معمول اسم الفاعل الثاني (الحافظات) استغناء بما ذكر من معمول اسم الفاعل الأوّل (الحافظين)، والأمر سواء في ذكر خبر المبتدأ الأوّل (الله) وحذف خبر المبتدأ الثاني (رسوله).

ويلفت "ابن يعيش" (ت 643هـ) النظر إلى أهميّة عناصر المقام في تفسير المحذوف من أجزاء الجملة. قال في باب الصفة: " وأمّا الصفة فلا يحسن حذفها أيضا لما ذكرناه ولأنّ الغرض من الصفة إمّا التخصيص وإمّا الثناء والمدح، وكلاهما من مقامات الإطناب والإسهاب، والحذف من باب الإيجاز والاختصار فلا يجتمعان لتدافعهما، وقد حذفت الصفة على قلّة وندرة وذلك عند قوّة دلالة الحال عليها، وذلك فيما حكاه سيبويه من قولهم سير عليه ليل، وهم يريدون ليل طويل وكانّ هذا إمّا حذفت فيه الصفة لما دلّ من الحال على

(1) ينظر نفسه، ص 531.

(2) سورة الأحزاب ، الآية 35.

(3) سورة التوبة ، الآية 03.

(4) ابن الأنباري، الإنصاف في مسائل الخلاف، ج 1، ص 93 96.

موضعها، وذلك بأن يوجد في كلام القائل من التخييم والتعظيم ما يقوم مقام قوله طويل...".  
(1)

أمّا في باب القسم فيعلّل الحذف بعلم الخاطب مراد المتكلم ويكثر استعمال العرب له محذوفاً، حتى سقط من كلامهم وأصبح في حكم الأصل. قال: "وربّما حذفوا المقسم به واجتزؤا بدلالة الفعل عليه، يقولون: أقسم لأفعلنّ وأشهد لأفعلنّ، والمعنى أقسم بالله أو بالذي شاء في أقسم به، وربما حذفتم لكثرة الاستعمال وعلم المخاطب بالمراد"<sup>(2)</sup>

وممّا سبق يمكن القول أنّ النحاة أجازوا الحذف إذا أمن اللبس وحصلت الفائدة وعلم مراد المخاطب من الكلام إذ إنّه ليس مجرداً من الإرادة والقصد بل تثوي وراءه غاية نفسية معنوية.

وإذا كان التركيب العربي يتعرّض للحذف في بعض أجزائه، فقد تلحقه الزيادة أيضاً، والزيادة في التراث العربي اصطلاح يمتدّ من البحث الصرفي إلى الدرس النحوي، وتشمل بذلك المفردات والصيغ والتراكيب. إلا أنّ الكثير من الدارسين أخطأوا فهم حقيقة هذا المصطلح النحوي ورأوه مرادفاً للغو، مجلوباً لغير فائدة، فصرفوا كلام نحائنا عن وجهته وحملوه من المقاصد ما لا يحتمل. (3)

وقد كانت الزيادة في التراكيب اللغوية محلّ خلاف كبير في معناها ودلالاتها وفي وقوعها، فمنهم من يرى أنّها مجرد زيادة في اللفظ وليس لها تأثير في المعنى إذ لا تضيف معنى جديداً له، وإن كان لها تأثير فلا يعدو أن يكون دعماً للمعنى وتقوية له، ومنهم من يرى أنّ دخولها وخروجها واحد، أمّا آخرون فيرون أنّها صيغة يُوصل بها الكلام وليست ركناً في الجملة ولا في استقلال المعنى. (4)

(1) ابن يعيش، شرح المفصل، ص 257 .

(2) ابن يعيش، المصدر نفسه، ص 249 .

(3) ينظر رمضان عبد الله رمضان، من القضايا اللغوية والنحوية، ص 107. و ينظر صلاح الدين ملاوي، التراكيب النحوية العربية في ضوء التحليل الوظيفي، ص 535.

(4) وينظر رمضان عبد الله رمضان، من القضايا اللغوية والنحوية، ص 107، 108.

والزائد في العربية ما كان زائداً عن مطالب الصحة، بحيث يمكن إسقاطه من وضع الجملة الأصل دون أن يختل التركيب، إلا في مواضع قليلة نحو: خرجت فإذا المطر. وكذلك الألف واللام في: الآن و الذي والتي و"ما" في مهما و"أن" في خبر عسى. فعلى الرغم من عدّ هذه الحروف زوائداً إلا أنه لا يجوز حذفها على خلاف الأصل، ولا يمكن الجزم أنّ الزائد ما جاء لغير معنى مطلقاً أو لغير فائدة. (1) قال "الزركشي" في الزيادة: "معناها أنّ الكلام لا يختل بحذفها لا أنه لا فائدة فيه أصلاً، فإنّ ذلك لا يحتمل من متكلم فضلا عن كلام الحكيم" (2)

وقد تحدّث "سيبويه" عن الزيادة خاصة زيادة الحروف، فتعرّض لمختلف الحروف التي تأتي زائدة في الكلام وأثرها فيه مثل: "الكاف" و "الباء" و "من" و "ما" و "لا" و "إن" وغيرها. فقال عن الكاف في قولهم "النجاءك" أنّها جاءت توليدا وتخصيصا، كما تأتي أحيانا زائدة بمعنى مثل للتشبيه و المبالغة، كقول حميد الأرقط:

فصبروا مثل كعصف مأكول

فجمع بين مثل والكاف جوازا في الشعر. أمّا عن زيادة "ما" في مثل قوله تعالى (فبما رحمة من الله لنت لهم) (3) فإنّها دخلت هنا للتوكيد. (4)

أمّا "عبد القاهر الجرجاني" فإنّه يتفق مع "سيبويه" في أنّ مغزى زيادة الحروف في التركيب واضح وهو تقوية الكلام وتأكيدّه إذا دعت الحال لذلك، كأن يكون المخاطب مترددا في الحكم أو منكرا له، أي أنّ حروف الزيادة لا توضع إلا لغرض يرومه المتكلم، ولو أقحمت في الكلام دون مراعاة هذا الهدف لاختلّ النظم وفسد التأليف. (5)

(1) ينظر صلاح الدين ملاوي، التراكيب النحوية العربية في ضوء التحليل الوظيفي، ص 535.

(2) الزركشي، البرهان في علوم القرآن، ج 1، ص 305.

(3) سورة آل عمران ، الآية 159.

(4) ينظر عبد القادر حسين، أثر النحاة في البحث البلاغي، ص 77 78.

(5) ينظر عبد القادر حسين، المرجع السابق، ص 79.

ولاهتمام النحاة بتداولية الخطاب والفائدة الحاصلة بين المتكلم والسامع، أدركوا أنّ الزائد في الكلام العربي يحقق إحدى فائدتين: إمّا فائدة لفظية كزخرف لفظي يزين الكلمة ويزيدها فصاحة، أو يؤتى بها لاستقامة وزن الشعر، أو غير ذلك من الأغراض والفوائد اللفظية، وإمّا فائدة معنوية للتقوية والتأكيد<sup>(1)</sup>. يقول "الرضي" في ذلك: "فائدة الحرف الزائد في كلام العرب إمّا معنوية وإمّا لفظية، فالمعنوية تأكيد المعنى. وأمّا اللفظية فهي تزيين اللفظ وكونها بزيادتها أفصح أو كون الكلمة و الكلام بسببها مهياً لاستقامة وزن الشعر، أو لحسن السمع أو غير ذلك من الفوائد اللفظية، ولا يجوز خلوّها من الفوائد اللفظية والمعنوية معاً، وإلاّ لعدّت عبثاً ولا يجوز ذلك في كلام الفصحاء، ولا سيّما في كلام البارئ تعالى وأنبيائه وأئمة عليهم السلام، وقد تجتمع الفائدتان في حرف وقد تفرّد إحداها عن الأخرى." <sup>(2)</sup> وفي هذا القول تركيز منه على مبدأ الإفادة المراعى في كلّ زيادة تطرأ على التركيب العربي.

والناظر في المنظومة النحوية التراثية يجدها غنيّة بالكثير من الأسس التي بنت عليها التداولية صرحها، حيث اهتمّ النحاة بتداولية المتكلم باعتباره منتج الخطاب، فهو المالك للمعنى الحقيقي للعبارة، وهو الأدرى بمقاصده وأغراض الكلام، والمتحكم في ظاهر البنية وشكلها دون غيره ففرقوا بين الكلام والقول والجملة اعتداداً به، كما أنّ ظواهر التقديم والتأخير والحذف والزيادة وغيرها متعلّقة بقصد المتكلم ومنوطة به.

وللسامع مكانة لا تقلّ أهميّة عن مكانة المتكلم، إذ هو شريكه في العملية التواصلية، والعامل على تفكيك رموز الخطاب الموجّه إليه لاستخلاص الفائدة وتبيين قصد المتكلم، فقسّموا الكلام بناء على فهم السامع وكذلك أضرب الخبر، وربطوا قيمة الخطاب بالفائدة التي هي ألصق بالسامع، بالإضافة إلى أنّهم لم يُجيزوا ظاهرة أسلوبية تدخل على التركيب العربي إلاّ إذا اقترنت بعلم السامع وأمن الالتباس عليه كالحذف مثلاً.

<sup>(1)</sup> ينظر صلاح الدين ملاوي، التراكيب النحوية العربية في ضوء التحليل الوظيفي، ص 536.

<sup>(2)</sup> شرح الرضي للكافية، ج 2، ص 384.

وحظي الخطاب في ذاته أيضا بقيمة كبيرة في الدرس النحوي العربي فدرسوا أغراض الأساليب العربية التي تُعدّ أفعالا كلامية في التداولية الحديثة، وخروجها عن معناها إلى معانٍ مُستلزمة أخرى تُستفاد من السياق، وفرّقوا بين التعبير بالجملة الفعلية والتعبير بالجملة الاسمية، "حيث يكون الأول عندما يتلقى السامع الخبر لأول مرة، وليس لديه فكرة عنه، أمّا الثاني فيكون حين يملك السامع على الأقلّ أدنى معرفة بموضوع الحديث، لكنّ المتكلم يرسله بقصد ومبالغة" (1) وتحدّث النحاة أيضا عن العديد من الوحدات اللغويّة نحو: أسماء الإشارة، وظرفا المكان والزمان، وأزمنة الفعل والضمائر... وغيرها التي لا تتحدّد دلالاتها التداولية إلاّ بالنظر إلى مقام التخاطب والتركيب الذي ترد فيه. (2)

وعلى الرّغم من نفاسة هذه التركة النحويّة الضخمة، إلاّ أنّ وراثتها لم يقدرها حقّ قدرها، فكادت تبلى ويذهب بريقها لِمَا لحقها من إهمال وعدم إعمال العقول فيها، فانبرى الدارسون يعيدون لهذا التراث عهده وينفخون في المبنى من روح المعنى. ويُعدّ الباحث المغربي "أحمد المتوكّل" رائد الاتجاه الوظيفي التداولي في الدراسات اللسانية العربية المعاصرة، حيث أغنى الثقافة العربية بمفاهيم النحو الوظيفي وإجراءاته التطبيقية من خلال تنشيطه لنظرية اللّغوي "سيمون ديك" (Simon Dick) الذي يعدّه النموذج النحوي الغربي الجادّ في محاولة صهره مقترحات من أنحاء أخرى كالوظيفية ونظرية الأفعال الكلامية والنحو المعجمي الوظيفي. (3) ويوضّح المتوكّل المبادئ المنهجية العامّة التي حفزته إلى هذا التوجّه فيما يلي:

1- وظيفة اللّغات الطبيعية الأساسية هي وظيفة التواصل.

2- موضوع الدرس اللّساني هو وصف القدرة التواصلية للمتكلم . المخاطب.

3- النحو الوظيفي نظرية للتركيب والدلالة منظورا إليهما من وجهة نظر تداولية.

(1) خليفة بوجادي، من قضايا اللسانيات التداولية في النحو العربي نحو قراءة وظيفية لنحونا القديم، ص38.

(2) ينظر نفسه، ص39.

(3) ينظر صلاح الدين ملاوي، التراكيب النحوية العربية في ضوء التحليل الوظيفي، ص255. وينظر أحمد المتوكّل، الوظيفة المفعول في اللغة العربية، ص05.

4- يجب أن يسعى الوصف اللّغوي الطامح إلى الكفاية إلى تحقيق أنواع ثلاثة من

الكفاية : أ/الكفاية النّفسية

ب/ الكفاية التداولية

ج/الكفاية النمطية<sup>(1)</sup>

وقد سعى هذا الباحث إلى إعادة قراءة الفكر اللّغوي العربي، فانطلق من تحليلات ومفاهيم من التراث اللّغوي القديم: نحوه وصرفه وبلاغته مبيّنا أنّ به نظرية تداولية تنتظم العلوم المختلفة: النحو، البلاغة، فقه اللّغة...<sup>(2)</sup>

ولعلّ من بين أهمّ ما قام به "المتوكّل" هو إيجاده لمفهوم التحجّر: وهو مصطلح يدلّ على التراكم الحاصل لبعض التراكيب اللّغويّة، وهي أنماط تعبيرية خاصّة بلغة ما تتميز بالثبات، وتتكوّن من كلمة أو أكثر تحوّلت عن معناها الأصلي(الحرفي) لتدلّ على معنى مغاير اصطاحت عليه الجماعة اللّغوية فأصبحت بذلك تعابير اصطلاحية، وهذه القوالب تمرّ بسلسلة من العمليّات اللّغوية ولا تولد لحظة استعمالها في السّياق، إذ أنّ مدلولاتها المختلفة التي تكتسبها باعتبارها جزءاً من التراث التاريخي والثقافي للمتكلّم، تتراكم طبقات بعضها فوق بعض تكون فيها طبقة المدلولات الاشتقاقية مقولات جامعة نُقِشت في أذهان العامّة والخاصّة، وطبقة المدلولات اللّغوية معارف مكتسبة ترسّخت وترسّبت في عقول الجمهور، وطبقة المدلولات الاصطلاحية معارف ناشئة يُحصّلها الخاصّة ثمّ بعد زمن معيّن تصبح من نصيب الجمهور. وغالباً ما يكون التحجّر على مستوى التركيب إلّا أنّه قد يكون في اللفظ المفرد أيضاً، ومن الأفعال التي صاحبها التحجّر في اللّغة العربية: أصبح، أمسى، أضحى، بات التي كانت تدلّ معجمياً على زمن معيّن تعنيه حرفياً، وتُعامل نحويّاً على أنّها أفعال تامّة ولكنّها مع تحجّرها أصبحت أفعالاً ناقصة ثابتة على معنى تلمحي لم يكن لها في الأصل.<sup>(3)</sup>

(1) أحمد المتوكّل، دراسات في نحو اللغة العربية الوظيفي، ص 09.

(2) ينظر عطا محمد موسى، مناهج الدرس النحوي في العالم العربي في القرن العشرين، ص 329 .

(3) ينظر عبد الهادي بن ظافر الشهري، استراتيجيات الخطاب مقارنة لغوية تداولية، ص 349، 400.

وذكر "المتوكّل" أنّه يمكن رصد الأفعال المحمولات بالشكل التالي: "يفقد الفعل بالتدرّج فحواه المعجمي، فترتّب عن ذلك بطريقة آلية فقدانها للدلالة على واقعة، مثال ذلك ما حصل للأفعال أصبح و أمسى و أضحى التي كانت تدلّ حين كانت محمولات تامّة؛ على الدخول في الصباح والدخول في المساء والدخول في الضحى على التوالي، بفقدانها السمتين الأساسيتين للحموليّة، الدلالة على فحوى معجمي والدلالة على واقعة، تصبح هذه الأفعال مجرد أفعال ناقصة" (1)

وفي الثقافة العربية ألفاظ ماثورة متوارثة تُمثّل تعابير اصطلاحية، نُقلت وتواترت عبر الأجيال حتّى أصبح المتكلم بمرور الزمن يستعملها بمعناها الاصطلاحي ليُعبّر عن قصده متجاهلاً معناها الحرفي.

وقد يبدو أنّ هناك تداخلاً بينها وبين بعض الآليات الأخرى كالاستعارة والكناية إذ كلّها تُستعمل كإستراتيجية تلميحية في التخاطب، ولكن الفرق بينهما يكمن في العلاقة بين اللفظ والقصد في كل منها، ففي الكناية والاستعارة هناك تلازم بين معنى اللفظ والقصد المراد، والعلاقة بينهما مؤلّدة من قِبَل هذه الآليات فتخلق أشكال تعبيرية جديدة قد لا تدوم على الرغم من تعبيرها عن قصد المتكلم لحظة التلفظ بها في سياق معين، أمّا في التعبير الاصطلاحي وعلى الرغم من أنه قد ينشأ في الأصل باستعمال آلية الكناية أو الاستعارة، فإنّ العلاقة بين اللفظ والقصد ثابتة حتّى أنّ المتكلم لا يفكر في أصلها أثناء إنتاجه للخطاب، بقدر ما يفكر في الترابط القصدي بين اللفظ وبين القصد وتصبح التعابير الاصطلاحية جزءاً من الكفاءة التداولية عند طرفي الخطاب ويستعملها المرسل للتعبير عن قصده، فيدرك المرسل إليه هذا القصد إدراكاً جيّداً ماداماً من أبناء اللّغة الواحدة (2).

ومما سبق يمكن القول أنّ المتوكّل قد أدرك جيّداً دور القصد في التواضع على التعابير الاصطلاحية وفي تحجّرها ثمّ في استعمالها بعد ذلك.

(1) أحمد المتوكّل، قضايا اللغة العربية في اللسانيات الوظيفية، ص 27.

(2) ينظر عبد الهادي بن ظافر الشهري، استراتيجيات الخطاب مقارنة لغوية تداولية، ص 402 403.

ومن المفاهيم النحويّة التي عمل "المتوكّل" على تطويرها في النحو الوظيفي تفريقه بين أربعة وظائف تداولية: "المبتدأ" (theme) و"الذيل" (tail) و"البؤرة" (focus) و"المحور" (topic) حيث أنّ الوظيفتين الأوليتين وظيفتين خارجيتين بالنسبة للحمل أي؛ تُسندان إلى مكونين خارجيين عن الحمل ويعتبر الوظيفتين الثانيتين داخليتين إذ تُعتبران جزأين من الحمل ذاته، وهي الوظائف نفسها التي اقترحها "سيمون ديك"، وأضاف المتوكّل وظيفة خامسة هي "وظيفة المنادى".<sup>(1)</sup>

ثمّ ميّز "المتوكّل" داخل وظيفة البؤرة بين "بؤرة جديد" و"بؤرة مقابلة" من حيث نوعية البؤرة، وبين "بؤرة المكون" و"بؤرة الحمل" من حيث مجال التبئير<sup>(2)</sup> وأرى في هذا التقسيم تغلغلا في نفسية المتكلم ومراعاة لقصدته في الإسناد، فوظيفة البؤرة تُسند إلى المكون الحامل للمعلومة الأكثر أهميّة أو الأكثر بروزا في الجملة<sup>(3)</sup> ولا يمكن أن يبرز عنصر لغوي معيّن داخل الجملة دون غيره إلاّ إذا قصد المتكلم ذلك، ووضع الألفاظ على ترتيب يسمح بإبراز العنصر الحامل للفائدة الخطابية فيتلقّظ على النحو الذي يحقق هذا الغرض. فإذا كانت البؤرة مسندة إلى "المكون الحامل للمعلومة التي يجهلها المخاطب أي؛ المعلومة التي لا تدخل في القاسم الإخباري المشترك بين المتكلم والمخاطب"<sup>(4)</sup> تكون البؤرة بؤرة جديد، أمّا إذا كانت البؤرة مسندة إلى "المكون الحامل للمعلومة التي يشكّ المخاطب في ورودها"<sup>(5)</sup> تكون البؤرة بؤرة مقابلة.

والملاحظ أنّ هذا التمييز بين نوعي البؤرة الآنفي الذكر موضوع بالنظر إلى قصد المتكلم وفهم السامع ابتغاء تحقيق فائدة تواصلية.

(1) ينظر أحمد المتوكّل، دراسات في نحو اللغة العربية الوظيفي، ص16.

(2) ينظر نفسه، ص16.

(3) أحمد المتوكّل، الوظائف التداولية في اللغة العربية ص28.

(4) أحمد المتوكّل، المرجع السابق، ص28.

(5) نفسه، ص29.

وكذلك الأمر بالنسبة لوظيفة المحور، إذ يأخذ المكون وظيفته المحور في الجملة "بمقتضى الوضع التخابري القائم بين المتكلم والمخاطب في طبقة مقامية معيّنة" (1)، فيقصد المتكلم إيضاح الدال على ما يشكل المحدث عنه داخل التركيب الجملي، ويفهم المخاطب أنّ ذلك محور الحديث، وهي وظيفة تداولية يقصد منها إيلاء المتقدّم نوعاً من الاهتمام والعناية يؤثر في البنية الإخبارية التي تتناسب المقام.

والمنتبع لأبحاث "المتوكل" يجده يُقرّ أنّ النظرية الثاوية خلف مختلف العلوم اللغوية العربية هي النظرية التداولية، ويمضي إلى أنّها قابلة للتداول مع النظريات التداولية الحديثة. (2)

ومحصول الحديث أنّ السمات التداولية قد طبعت بحث كثير من النحاة العرب لأنهم أثناء ذلك كانوا على وعي تام "أنّ النظام اللغوي وُجد لكي يفيد ويبلّغ أغراض المتكلم ومقاصده للمخاطب، فهو وسيلة تبليغ جوهره الإفادة... فقد بنوا النحو على مبدأ التخفيف والفرق وهو مبدأ الاقتصاد اللغوي الذي عرفه اللغويون المعاصرون أي إنّ الهدف الذي يودّه المتكلم هو أن يبلّغ أكبر عدد ممكن من الفوائد في وقت قصير وبمجهود قليل" (3)

وقد سبر النحويون أغوار الظاهرة التواصلية وتبينوا خصائص الخطاب العربي من خلال استقراءهم لكلام العرب، لذلك استطاعوا أن يميزوا بين مفهومي الفائدة والمعنى "فقالوا: لا بدّ لكل كلام من معنى يدلّ عليه، ولكنّه إن كان ينبغي أن يفيد في الأصل فقد يكون غير مفيد أي غير حامل لفائدة/لخبر يجهله السامع. وذلك مثل: النار محرقة مثال مشهور في النحو العربي، فإن قيل هذا لمن اختبر خاصية النار المحرقة، فإنّ هذا الكلام وإن كان ذا معنى إلاّ أنّه لا يأتي بشيء جديد بالنسبة للمخاطب، ولهذا أهميّة عظيمة جدّاً لأنّه الأساس الذي بُنيت عليه نظرية الإفادة الحديثة" (4)

(1) نفسه، ص 69.

(2) ينظر صلاح الدين ملاوي، التراكيب النحوية العربية في ضوء التحليل الوظيفي، ص 258.

(3) بشير إيرير، مفهوم التبليغ وبعض تجلياته التربوية في التراث اللساني العربي، ص 01.

(4) بشير إيرير، المرجع السابق، ص 02.

وتوصل كلّ النحاة بدءاً "بسيبويه" حتى النحاة المتأخرين أن الفائدة الخطابية وتبليغ المتكلم قصده لا يحصلان باللفظ المفرد بل بتأليف الألفاظ بعضها مع بعض، فالمعاني التي هي أدلة على الأغراض لا تحصل إلا بالكلام المركب، يقول عبد الرحمان الحاج صالح "إن النحو العربي قد أسس على الغرض الذي من أجله خلق اللسان وهو الإفادة، فغرضه لغوي محض، إذ يجعل الاسم والفعل عمادين للحديث وهو ما يجري من المتكلم والمخاطب وهو شديد الاهتمام بهذين القطبين للكلام فالاسم والفعل لا يطابقان الاسم والكلمة كما يفهمها بل قد يوافق هذان المفهومان المحدّث عنه (المسند إليه) والمحدث به (المسند) شرط أن يُعتمد فيهما التصديق والتكذيب أي من حيث صحة الحكم وبطلانه، والواقع أنّ هذا الاعتبار منعدم عند سيبويه، ووجوده عند من تلاه يدلّ على تأثرهم بالمنطق، ومن جراء ذلك كانت مادة الدراسة النحوية العربية هي الحديث (لا الحكم) من حيث هو تبادل لفظي ذو فائدة بين قطبين . لافظ وسامع . وإن اشتباه الأمران على متأخري النحاة فليس إلاّ لأنهم تناسوا حقيقة البلاغ اللغوي." (1)

واللفظ لا يضطلع بوظيفة التعبير عن أغراض المتكلم وتبليغ مقاصده إلاّ بالتظافر مع عناصر السياق المختلفة إذ إنّ الخطاب "ممارسة تجري تداولياً في السياق" (2) الذي يتميز بتغيير سماته .

ويمكن القول إن القصد والإفادة شكلاً قاعدة كبرى دارت في فلكهما تحليلات وتفسيرات النحاة لكل المسائل النحوية، وفي هذا الشأن قال تمام حسّان "إن الفائدة والصواب وأمن اللبس حين توضع ثلاثتها في صورة مبدأ عام يحكم كل نشاط قام به النحاة فلا بد أن تدور كل قواعد التوجيه في فلك هذا المبدأ بحيث يكون الغرض منها جميعاً أن تكون تفصيلاً للطرق الموصلة إلى هذه الغايات الثلاث" (3) والاهتمام بهذه الغايات الثلاث أوصل النحاة إلى معالجة كل عناصر العملية التبليغية من خطاب ومتكلم ومخاطب ومقام...

(1) عبد الرحمن الحاج صالح، النحو العربي ومنطق أرسطو، ص 79.

(2) عبد الهادي بن ظافر الشهري، استراتيجيات الخطاب مقارنة لغوية تداولية، ص 40.

(3) تمام حسّان، الأصول دراسة إبستمولوجية للفكر اللغوي عند العرب، ص 189.

